وضعية المرأة هنا والآن

يتخذ استغلال المرأة شكل الاعتداء على كيانها على ثلاثة صعد رئيسية ،من خلال ما يفرض عليها من وضعية اجتماعية وعلائقية وجنسية لا تتيح لها أن تصل إلى الاستقلال،وبالتالي إلى المساواة والحصول على حقوق المواطنة بالشكل الكامل ،حيث تتعرض لعملية تبخيس دائم لجهدها ،مما يسمح للرجل باستغلال هذا الجهد دون مقابل أحيانا ،كما تتعرض لتبخيس إمكاناتها ،مما يدفع بها دوما إلى مواقع إنتاجية ثانوية بعيدة عن الخلق والإبداع ،وتتعرض في المقام الثالث إلى طمس هذه الإمكانات والطاقات من خلال حرمانها من فرص التدريب الملائمة بشكل متوازن مع الرجل ،وتتعرض رابعاً لغرس عدم الثقة بنفسها وإمكاناتها مما يجعلها تكتفي بمكانة مهنية هامشية وتتوجه كي تحقق ذاتها إلى ميادين أخرى لا تعطيها سوى وهم تحقيق تلك الذات.

محمد حمزة الجبوري

هناك طبقية واضحة في توزيع النشاطات المهنية بين الرجل والمرأة ،فهي تعطى دوما الأعمال الثانوية أو الرتيبة التي تخلو من الإبداع وتظل في حالة تبعية للرجل الذي يحتكر الأعمال الأساسية مما لا يتيح له بسط نفوذه عليها ، ويقسّم العمل عادة انطلاقاً من اعتقاد ضمني بالدونية المهنية للمرأة وتحاط هذه بمجموعة من الأساطير والمعتقدات حول إمكاناتها الذهنية أثبتت الدراسات النفسانية الحديثة بطلانها بشكل قاطع ،كأسطورة عدم صلاحية المرأة للنشاطات العقلية والرياضية والعلوم المجردة والتطبيقية والبحث العلمي العالي ،حتى حين تتساوى الكفاءة المهنية نجد ميلا واضحا نحو تفضيل الرجل على المرأة ،إذ أن القناعة بدونية المرأة المهنية متأصلة في عقل الإنسان المتخلف المبني على نمط طبقي أساسًا على نموذج السيادة والتبعية والتفوق والدونية،هذه القناعة تؤدي بدورها إلى فقدان المرأة الثقة بنفسها مهنيا مما يولد لديها عقدة انعدام الكفاءة الاجتماعية ،هذه العقدة متضخمة بالضرورة عند المرأة نظرًا لحشرها في أكثر الأمكنة قهراً . إن الأمر لا يستند إلى أساس بيولوجي أو ذهني بقدر ما هو نتاج عملية تشريط اجتماعي تخضع لها المرأة منذ نعومة أظفارها ،فمنذ البداية حرمت المرأة في المجتمع المتخلف كل فرص الارتقاء النفسي والذهني وكل فرص التقدم المهني من خلال سجنها في البيت وفرض مهمات الخادم عليها(كنس ،ومسح،وغسل وغيره) ،بينما احتفظ الرجل بالأعمال ذات القيمة مترفعًا عن أعمال المنزل التي تستنزف كيان المرأة بحجة إنّه كاسب القوت ومعيل الأسرة وإنّ له حق الخدمة على زوجته التي ستجوع وتعرى من دونه ،لقد فرض على المرأة وضع لا خيار لها فيه سوى الرضوخ لهذا المستوى الذي يستنزف كيانها دون مقابل ،وبعد ذلك يأتي الرجل معتدا بذاته لأنّه يعيلها ويسترها . منذ البداية تعد المرأة لوضعية التبعية للرجل ،إنها في دراستها وإعدادها المهني تحرم الكثير من الفرص التي تسمح بتفتح إمكاناتها وطاقاتها وتساعدها على الانطلاق أسوة بالرجل ،حتى إن دراستها هذه بعد أن بدأت تذهب إلى المدرسة لا تؤخذ على محمل الجد ،إنها وسيلة تزيد من قيمتها كزوجة مقبلة ليس إلا، فإذا كانت تتمتع بقسط من الحسن والجمال اعتبرت الدراسة غير ضرورية لأنها تمتلك رصيداً يتيح لها الزواج السريع ،بينما نرى الأهل يقلقون أيما قلق على دراسة الصبي ويحيطونها بكل الجدية التي تستحقها لأنها الطريق إلى المستقبل الواعد ،أما الإعداد المهني للفتاة فهو جهد ضائع في نظر الأهل ومضيعة للوقت ،أو هو في أغلب الأحيان خسارة مالية طالما أن مصيرها الزواج والبقاء في المنزل ،ولذلك فإنهم يختارون لها في الغالب مجالات مهنية متوسطة المستوى وقصيرة المدى لن تقودها إلا إلى مكانة هامشية ،ومن الطريف هنا ملاحظة ردود فعل الأهل على الفشل الدراسي والتأهيلي لكل من الصبي والبنت ،فبينما يعتبر الأمر كارثة في الحالة الأولى ،إذا به يؤخذ بكثير من اللامبالاة في الحالة الثانية ،هذا التشريط الاجتماعي أدى إلى خمول المرأة وطمس طاقاتها الذهنية وغرس في نفسها دونية ذهنية ومهنية من الصعب بمكان علاجها ،لقد حوّل اهتمامها من الكيان الإبداعي إلى المظاهر المثيرة ،وحوّل توجهها إلى ميادين الاستهلاك والظهور التي ألصقت بطبيعة الأنثى كمجالات لتحقيق ذاتها وغرس في نفسها القناعة بأن العلم والعقل أمران ثانويان طارئان وأن الاهتمام المهني أمر عابر أو مستبعد ،وبعد أن يبخس كيانها على هذا الغرار نرى الرجل المتسلط يتخذ من هذا التبخيس حجة وسلاحاً يحاربها به ويطمس كيانها أكثر فأكثر في التبعية ،ذلك أن هذا الكيان الضحل الانفعالي الذي لا يعرف الجدية ولا يكترث إلاّ للتفاهات لا يمكن الاطمئنان إليه والثقة به ،ولقد تغلغل هذا التشريط في أعماق المرأة لدرجة بدأت معها تقتنع فعليا أنها غير مخلوقة إلاّ للمكانة التي أعطيت لها ،وأن ليس لها مجال للخروج إلى الحياة وإثبات الذات في أعمال بنّاءة تضمن لها الاستقلال والمساواة مع الرجل ،إضافة إلى أن الإجحاف في نوع العمل يلحق بالمرأة حيفا واضحا على مستوى التقويم المادي لعملها وإجحافا في الترقية وجورا في قوانين التعويضات والإجازات ،ولكن الأخطر من ذلك هو تجاهل تقويم الجهد المنزلي الذي يكاد يعتبر مجانيا ،فالمرأة العاملة في الخارج تعود إلى منزلها كي تعمل عدداً متوازيا من الساعات دون مقابل في تدبير شؤون المنزل والعناية بالأولاد ،بينما ينصرف الرجل إلى متعه ولهوه في داخل المنزل أو خارجه ،وهكذا تبذل المرأة المسكينة جهدا مزدوجا كي تحصل على أجر أقل ،وتبلغ حالة المرأة في الريف وفي بعض الأوساط العشائرية من هذه الناحية قمة الاستغلال ،إذ لا يكتفى بتبخيس إنسانيتها ورهنها بالرجل تماما ،بل تستغل الأسرة جهدها لدرجة الاستنزاف الكلي ،فهي تدفع إلى أحد البيوت الصغيرة كي تعمل خادمة تتعرض لقسوة أسيادها وجورهم ولاستغلال والدها الذي يقبض كل الأجر كي يظل عاطلاً عن العمل يعيش بشكل طفيلي على جهد بناته وزوجته أو زوجاته تماماً كما هو شأن المتسلط المستغل ،وعندما تكبر تنتقل كخادمة من عند الأب إلى الزوج لا يتغير شيء كثير في حياتها سوى زيادة همومها ومعاناتها ،وسوى المزيد من الاستنزاف لصحتها في ولادات متتابعة تؤدي بها إلى الشيخوخة في شرخ الشباب ،وعندما تفقد كل طاقة ويفقد جسدها كل جاذبية تهمل ،فتطلّق أو تهجر كي تستمر عملية الاستغلال وهي تعيش راضية فلا خيار لها طالما ظل فيها رمق من شباب وحيوية ،ولكن المأساة الكبرى هي في بروز قلق الطلاق أو الهجر حين تتقدم السن فإنها تكون في قلق ،و لا تجد له علاجا سوى المزيد من الرضوخ لما يفرض عليها من عبودية علها تثير بعض الرضا عند سيدها الذي يقضي أيامه في الثرثرة والكسل واحتساء الشاي والقهوة ومضغ التبغ ،ذلك هو أفصح نموذج على القهر الذي يقع عليها. أما من ناحية الاستغلال الجنسي للمرأة ،فإن القهر الذي يمارس عليها يصل درجة صارخة ،فهو أشد تأثيراً على مصير المرأة مما سلف ذكره . إن مظاهر وأوجه الاستغلال الجنسي عديدة وتتضمن تناقضات مهمة تجعل وضعية المرأة مأزقية ،كما تفجّر ضدّها الكثير من المآزم النفسية ،في البداية هنالك اختزال للمرأة في حدود جسدها واختزال لهذا الجسد إلى بعده الجنسي : المرأة مجرد جنس أو أداة للجنس ووعاء للمتعة ،هذا الاختزال يؤدي إلى تضخم البعد الجنسي لجسد المرأة بشكل مفرط على حساب بقية أبعاد حياتها ،إنّه يمحور المرأة ويركّزها حول المسألة الجنسية يركّز كل قيمتها في هذا البعد من حياتها ،كما يفجّر كل مخاوفها الوجودية حول كارثة ما تعصف بوجودها ،هاجس المرأة قبل الزواج يتحول إلى قلق حول قدرات الجسد على حيازة إعجاب الرجل بضمان الزواج ،هذا التركيز يفجّر عند المرأة أشد الرغبات وأعظم المخاوف في آن واحد ،تلك هي المعضلة الأولى التي تتعرض لها المرأة في الاستغلال الجنسي ،خصوصاً إنّها تعيش كيانها بشكل مهدد تتهدده رغباتها الذاتية ،وتتهدده رغبات الرجل خارج الزواج ،كما تتهدده الحوادث على اختلافها (تشويه الجسم ،إصابته بعاهة، فقدان البكارة لسبب ما ،إلخ ....) ،تلك هي مأساة التسلط والقهر التي تخضع لها المرأة في بلداننا التي تدّعي احترام حقوق الإنسان وإن الجميع متساوون في الحقوق والواجبات ،وإن المرأة تعيش بأمن وطمأنينة في ظل مجتمعاتنا المتحضرة !

ليصحُ العالم اليوم وينظر إلى ما وصلت إليه شعوبنا المنكوبة من جراء الثقافات التعسفية البالية والممارسات اللاإنسانية التي جرفت بطوفانها كل القوانين والمعايير التي ينبغي أن تكون هي الحاكم والمقنن لتصرفاتنا لا أن تحيا بيننا قوانين الغابات الاستوائية التي لا تعرف الشفقة والرحمة ويكون البقاء فيها للأقوى ،بينما الضعفاء لا مكان لهم في هذا العالم المتوحش . يتخذ استغلال المرأة شكل الاعتداء على كيانها على ثلاثة صعد رئيسية ،من خلال ما يفرض عليها من وضعية اجتماعية وعلائقية وجنسية لا تتيح لها أن تصل إلى الاستقلال،وبالتالي إلى المساواة والحصول على حقوق المواطنة بالشكل الكامل ،حيث تتعرض لعملية تبخيس دائم لجهدها ،مما يسمح للرجل باستغلال هذا الجهد دون مقابل أحيانا ،كما تتعرض لتبخيس إمكاناتها ،مما يدفع بها دوما إلى مواقع إنتاجية ثانوية بعيدة عن الخلق والإبداع ،وتتعرض في المقام الثالث إلى طمس هذه الإمكانات والطاقات من خلال حرمانها فرص التدريب الملائمة بشكل متوازن مع الرجل ،وتتعرض رابعاً لغرس عدم الثقة بنفسها وإمكاناتها مما يجعلها تكتفي بمكانة مهنية هامشية وتتوجه كي تحقق ذاتها إلى ميادين أخرى لا تعطيها سوى وهم تحقيق تلك الذات . هناك طبقية واضحة في توزيع النشاطات المهنية بين الرجل والمرأة ،فهي تعطى دوما الأعمال الثانوية أو الرتيبة التي تخلو من الإبداع وتظل في حالة تبعية للرجل الذي يحتكر الأعمال الأساسية مما لا يتيح له بسط نفوذه عليها ، ويقسّم العمل عادة انطلاقا من اعتقاد ضمني بالدونية المهنية للمرأة وتحاط هذه بمجموعة من الأساطير والمعتقدات حول إمكاناتها الذهنية أثبتت الدراسات النفسانية الحديثة بطلانها بشكل قاطع ،كأسطورة عدم صلاحية المرأة للنشاطات العقلية والرياضية والعلوم المجردة والتطبيقية والبحث العلمي العالي ،حتى حين تتساوى الكفاءة المهنية نجد ميلا واضحا نحو تفضيل الرجل على المرأة ،إذ أن القناعة بدونية المرأة المهنية متأصلة في عقل الإنسان المتخلف المبني على نمط طبقي أساسًا على نموذج السيادة والتبعية والتفوق والدونية،هذه القناعة تؤدي بدورها إلى فقدان المرأة الثقة بنفسها مهنيا مما يولد لديها عقدة انعدام الكفاءة الاجتماعية ،هذه العقدة متضخمة بالضرورة عند المرأة نظرًا لحشرها في أكثر الأمكنة قهرا . إن الأمر لا يستند إلى أساس بيولوجي أو ذهني بقدر ما هو نتاج عملية تشريط اجتماعي تخضع لها المرأة منذ نعومة أظفارها ،فمنذ البداية حرمت المرأة في المجتمع المتخلف كل فرص الارتقاء النفسي والذهني وكل فرص التقدم المهني من خلال سجنها في البيت وفرض مهمات الخادم عليها(كنس ،ومسح،وغسل وغيره) ،بينما احتفظ الرجل بالأعمال ذات القيمة مترفعًا عن أعمال المنزل التي تستنزف كيان المرأة بحجة إنّه كاسب القوت ومعيل الأسرة وإنّ له حق الخدمة على زوجته التي ستجوع وتعرى من دونه ،لقد فرض على المرأة وضع لا خيار لها فيه سوى الرضوخ لهذا المستوى الذي يستنزف كيانها دون مقابل ،وبعد ذلك يأتي الرجل معتدا بذاته لأنّه يعيلها ويسترها . منذ البداية تعد المرأة لوضعية التبعية للرجل ،إنها في دراستها وإعدادها المهني تحرم الكثير من الفرص التي تسمح بتفتح إمكاناتها وطاقاتها وتساعدها على الانطلاق أسوة بالرجل ،حتى إن دراستها هذه بعد أن بدأت تذهب إلى المدرسة لا تؤخذ على محمل الجد ،إنها وسيلة تزيد من قيمتها كزوجة مقبلة ليس إلا، فإذا كانت تتمتع بقسط من الحسن والجمال اعتبرت الدراسة غير ضرورية لأنها تمتلك رصيداً يتيح لها الزواج السريع ،بينما نرى الأهل يقلقون أيما قلق على دراسة الصبي ويحيطونها بكل الجدية التي تستحقها لأنها الطريق إلى المستقبل الواعد ،أما الإعداد المهني للفتاة فهو جهد ضائع في نظر الأهل ومضيعة للوقت ،أو هو في أغلب الأحيان خسارة مالية طالما أن مصيرها الزواج والبقاء في المنزل ،ولذلك فإنهم يختارون لها في الغالب مجالات مهنية متوسطة المستوى وقصيرة المدى لن تقودها إلا إلى مكانة هامشية ،ومن الطريف هنا ملاحظة ردود فعل الأهل على الفشل الدراسي والتأهيلي لكل من الصبي والبنت ،فبينما يعتبر الأمر كارثة في الحالة الأولى ،إذا به يؤخذ بكثير من اللامبالاة في الحالة الثانية ،هذا التشريط الاجتماعي أدى إلى خمول المرأة وطمس طاقاتها الذهنية وغرس في نفسها دونية ذهنية ومهنية من الصعب بمكان علاجها ،لقد حوّل اهتمامها من الكيان الإبداعي إلى المظاهر المثيرة ،وحوّل توجهها إلى ميادين الاستهلاك والظهور التي ألصقت بطبيعة الأنثى كمجالات لتحقيق ذاتها وغرس في نفسها القناعة بأن العلم والعقل أمران ثانويان طارئان وأن الاهتمام المهني أمر عابر أو مستبعد ،وبعد أن يبخس كيانها على هذا الغرار نرى الرجل المتسلط يتخذ من هذا التبخيس حجة وسلاحاً يحاربها به ويطمس كيانها أكثر فأكثر في التبعية ،ذلك أن هذا الكيان الضحل الانفعالي الذي لا يعرف الجدية ولا يكترث إلاّ للتفاهات لا يمكن الاطمئنان إليه والثقة به ،ولقد تغلغل هذا التشريط في أعماق المرأة لدرجة بدأت معها تقتنع فعليا أنها غير مخلوقة إلاّ للمكانة التي أعطيت لها ،وأن ليس لها مجال للخروج إلى الحياة وإثبات الذات في أعمال بنّاءة تضمن لها الاستقلال والمساواة مع الرجل ،إضافة إلى أن الإجحاف في نوع العمل يلحق بالمرأة حيفا واضحا على مستوى التقويم المادي لعملها وإجحافا في الترقية وجورا في قوانين التعويضات والإجازات ،ولكن الأخطر من ذلك هو تجاهل تقويم الجهد المنزلي الذي يكاد يعتبر مجانيا ،فالمرأة العاملة في الخارج تعود إلى منزلها كي تعمل عدداً متوازيا من الساعات دون مقابل في تدبير شؤون المنزل والعناية بالأولاد ،بينما ينصرف الرجل إلى متعه ولهوه في داخل المنزل أو خارجه ،وهكذا تبذل المرأة المسكينة جهدا مزدوجا كي تحصل على أجر أقل ،وتبلغ حالة المرأة في الريف وفي بعض الأوساط العشائرية من هذه الناحية قمة الاستغلال ،إذ لا يكتفى بتبخيس إنسانيتها ورهنها بالرجل تماما ،بل تستغل الأسرة جهدها لدرجة الاستنزاف الكلي ،فهي تدفع إلى أحد البيوت الصغيرة كي تعمل خادمة تتعرض لقسوة أسيادها وجورهم ولاستغلال والدها الذي يقبض كل الأجر كي يظل عاطلاً عن العمل يعيش بشكل طفيلي على جهد بناته وزوجته أو زوجاته تماماً كما هو شأن المتسلط المستغل ،وعندما تكبر تنتقل كخادمة من عند الأب إلى الزوج لا يتغير شيء كثير في حياتها سوى زيادة همومها ومعاناتها ،وسوى المزيد من الاستنزاف لصحتها في ولادات متتابعة تؤدي بها إلى الشيخوخة في شرخ الشباب ،وعندما تفقد كل طاقة ويفقد جسدها كل جاذبية تهمل ،فتطلّق أو تهجر كي تستمر عملية الاستغلال وهي تعيش راضية فلا خيار لها طالما ظل فيها رمق من شباب وحيوية ،ولكن المأساة الكبرى هي في بروز قلق الطلاق أو الهجر حين تتقدم السن فإنها تكون في قلق ،و لا تجد له علاجا سوى المزيد من الرضوخ لما يفرض عليها من عبودية علها تثير بعض الرضا عند سيدها الذي يقضي أيامه في الثرثرة والكسل واحتساء الشاي والقهوة ومضغ التبغ ،ذلك هو أفصح نموذج على القهر الذي يقع عليها. أما من ناحية الاستغلال الجنسي للمرأة ،فإن القهر الذي يمارس عليها يصل درجة صارخة ،فهو أشد تأثيراً على مصير المرأة مما سلف ذكره . إن مظاهر وأوجه الاستغلال الجنسي عديدة وتتضمن تناقضات مهمة تجعل وضعية المرأة مأزقية ،كما تفجّر ضدّها الكثير من المآزم النفسية ،في البداية هنالك اختزال للمرأة في حدود جسدها واختزال لهذا الجسد إلى بعده الجنسي : المرأة مجرد جنس أو أداة للجنس ووعاء للمتعة ،هذا الاختزال يؤدي إلى تضخم البعد الجنسي لجسد المرأة بشكل مفرط على حساب بقية أبعاد حياتها ،إنّه يمحور المرأة ويركّزها حول المسألة الجنسية يركّز كل قيمتها في هذا البعد من حياتها ،كما يفجّر كل مخاوفها الوجودية حول كارثة ما تعصف بوجودها ،هاجس المرأة قبل الزواج يتحول إلى قلق حول قدرات الجسد على حيازة إعجاب الرجل بضمان الزواج ،هذا التركيز يفجّر عند المرأة أشد الرغبات وأعظم المخاوف في آن واحد ،تلك هي المعضلة الأولى التي تتعرض لها المرأة في الاستغلال الجنسي ،خصوصاً إنّها تعيش كيانها بشكل مهدد تتهدده رغباتها الذاتية ،وتتهدده رغبات الرجل خارج الزواج ،كما تتهدده الحوادث على اختلافها (تشويه الجسم ،إصابته بعاهة، فقدان البكارة لسبب ما ،إلخ ....) ،تلك هي مأساة التسلط والقهر التي تخضع لها المرأة في بلداننا التي تدّعي احترام حقوق الإنسان وإن الجميع متساوون في الحقوق والواجبات ،وإن المرأة تعيش بأمن وطمأنينة في ظل مجتمعاتنا المتحضرة !

ليصحُ العالم اليوم وينظر إلى ما وصلت إليه شعوبنا المنكوبة من جراء الثقافات التعسفية البالية والممارسات اللاإنسانية التي جرفت بطوفانها كل القوانين والمعايير التي ينبغي أن تكون هي الحاكم والمقنن لتصرفاتنا لا أن تحيا بيننا قوانين الغابات الاستوائية التي لا تعرف الشفقة والرحمة ويكون البقاء فيها للأقوى ،بينما الضعفاء لا مكان لهم في هذا العالم المتوحش .

هل الليبرالية ممكنة في العراق؟

هناء مهدي

لا يختلف اثنان على أن الأزمات أو الحلول في العراق تنطلق من قاعدة الدين الإسلامي، كونه دين الأغلبية العظمى من العراقيين، مواطنين وساسة ورجال دين وفكر وثقافة ومجتمع واقتصاد وحتى منظمات المجتمع المدني، وهو ما فرض تهميش أو في أحسن الأحوال عدم الاستماع للآخرين من الأديان الأخرى، بالتالي لابد من النظر ملياً إلى هذه القاعدة بعين الاعتبار والاهتمام بعيداً عن التشنج أو التعاطف معها أو ضدها.

فمن هذه الخلفية الدينية انطلقت الكثير من الأفكار الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية، نراها متمثلة بالتقاليد والأعراف الشعبية، والأطروحات والمشاريع السياسية، ومنها مشروع الدستور العراقي الذي وبالرغم من تناقضاته إلا أنه اعتمد الإسلام مادة للتشريع يجب أن لا تختلف مع ثوابته أية قوانين وتشريعات، كذلك تظهر الخلفية الإسلامية في جانب ليس بالقليل من المنجز الثقافي، وبشكل خاص الفني، فلابد من مراعاة الذوق العام (الإسلامي) في ما ينتج الفنان سواء كان تشكيلياً أم موسيقياً أم ممثلاً أم مطرباً، وفي الاقتصاد ثمة مصارف انتعشت في العراق باعتمادها الفقه الإسلامي (تجنب الربا)، بل وصل الأمر إلى امتناع البعض عن اقتراض السلف والقروض الحكومية من منطلق أنها تدخل في باب الربا، أو العكس وهو تغيير آليات الإقراض لتتماشى مع الإسلام.

وفقاً لذلك، ينظر العراقيون من غير المسلمين إلى دولة قد لا يجدون لهم فيها مكانا يمارسون فيه حق إظهار (الهوية المغايرة)، لا أعني بذلك التغييب المتعمد أو مصادرة حقهم من قبل الغالبية بل أقصد أن فرض الهوية الفئوية الواحدة ينتج بالضرورة تحجيم دور الهويات الأخرى، وبالتالي غياب الهوية الوطنية التي من المفترض أنها خلاصة أو الصورة الكاملة والأخيرة لتاريخ التعددية في العراق.

بسبب تفرد الهوية الفئوية أو غياب الهوية الوطنية، اقتصرت الثورة التي صنعت الدولة العراقية الحديثة وأقصد بها (ثورة العشرين)، اقتصرت على دين واحد بل مذهب واحد هو الشيعة، لم يكن للسنة ذلك الدور الكبير الذي كان للشيعة، كما كان للكرد – وهم مسلمون – دور محدود جدا لا يكاد يذكر، أما المسيحيون واليهود والصابئة وغيرهم فلا دور لهم في الثورة، ظهر دورهم وفاعليتهم في الأحزاب السياسية التي ولدت بعد قيام الدولة العراقية، سبب ذلك واضح وجليّ، هو غياب الهوية الوطنية، وأرجو أن لا يفسر كلامي في غير معناه، أنا لا أنفي وطنية البعض وأعليها لدى غيرهم، بل أشير إلى أن عدم شعور الآخرين من غير دين أو مذهب أو قومية الأكثرية بأن ما يجمعهم هو الهوية الوطنية جعلهم يحجمون عن الانخراط في الفعاليات والأنشطة التي تمارسها الأكثرية وخاصة تلك التي تتعلق بمصير الدولة ونظام الحكم.

بالتالي تفرض هذه المعطيات وواقع الحال تبنّي مشروع وطني ذي منهج فكري ليبرالي يجعل من الفرد قيمة عليا وليس الجماعة أو الأغلبية الديمقراطية، وأيضا آليات تطبيق تحتكم إلى القانون والمؤسساتية، ليشعر الجميع بأنهم ككل يمثلون هذا البلد ولهم فيه دور، لكن يجب أن لا تتبنى أو تشترك الأحزاب السياسية وخاصة الدينية والقومية بإعداد هذا المشروع الذي يجب أن تكون خطوته الأولى إعادة كتابة الدستور وخاصة ما يتعلق بالحريات الشخصية والعامة ،فهي تتطلب تغييرا جذريا.

لا محالة أن هذا المشروع سيواجه تهديدا كبيرا من قبل القاعدة الكبرى (الإسلامية)، لذا سيسير المشروع وسط حقل ألغام لن ينجو منه إذا ما عمد القائمون عليه إلى وطئ معتقدات هذه القاعدة، لذا يستوجب الأمر تمهيدا فكريا بلغة تفهمها الفئات الاجتماعية المحدودة التفكير، ومن الضرورة بمكان الاستعانة برجال الدين ممن يؤمنون بنظام دولة المؤسسات والهوية الجامعة، كذلك يفرض الحال تطمين هذه الفئات على حقوقها العقائدية من خلال إيضاح الضمانات التي تكفلها الدولة المؤسساتية والنظام الليبرالي، بالمقابل أيضا يجب قدر الإمكان تجنب الإشارة إلى أن المشروع جاء ليضمن حقوق الآخرين من الأديان والقوميات الأخرى ،فهذا سيثير حفيظة الأغلبية التي تعتقد أن النظام الديمقراطي قائم فقط على الأكثرية سواء الانتخابية أو السكانية والتي يحق لها أن تفرض قوانينها وإرادتها على الآخرين وفقا للدستور والقانون، ويجب أن يكون الترويج للمشروع على أنه هدف للدولة العراقية بما تحتويه من مؤسسات مختلفة تضمن للجميع حقوقهم.

إن دراسة وتحليل واقع المجتمع العراقي، تكشف أن النظام الديمقراطي القائم بعد ٢٠٠٣ لم يأخذ من الديمقراطية غير قشورها ولم يقدم للعراقيين هوية وطنية، فالأحزاب والدعوات الدينية والقومية والوطنية أيضا لم تسهم في بلورة هوية واضحة لأنها أشبه بمشروع توليفي يحتوي على متناقضات واضحة، وهو ما يمكن ملاحظته والوقوف عليه من خلال مراجعة مجمل الأفكار والمذاهب والتيارات الفكرية السائدة حاليا وسابقا والتي فشلت في إيصال المجتمع إلى أعتاب الوطنية، وما حصل هو مجموعة تغييرات شكلية غيرت مواقع السطح، ولم تصل إلى أعماق المجتمع، فضلا عن غياب وتغييب الرؤى الإستراتيجية المستقبلية لهذه الأحزاب والتيارات.

هذه النخب عاجزة عن فهم وإدراك حجم الأحداث والتحولات المتسارعة التي تعصف بالبلاد، فقراءاتها متسرعة ومرتبكة وغير واضحة، خاصة في الجانب الاجتماعي، كما أنها – أي النخب – تتمسك بأفكار وطروحات مغلقة قديمة موروثة من عهود التخلف الفكري والسياسي، وهي لا تزال حاضرة بقوة حتى الآن، حيث نجد أنه لا يزال ممنوعا على الكتاب والمفكرين المتنورين معالجة تلك الأفكار التراثية ونقدها أو إعادة هضمها وتمثلها بصورة إيجابية، وكأن الانغلاق والتعصب يعطي الفكر قوة وتجذرا في ساحة المواجهة الوطنية، في الوقت الذي يحتاج المجتمع إلى من يوسع رقعة النقد للأفكار والمفاهيم، ويرسخ مبدأ الانفتاح على الآخر.

البحث عن هوية وطنية

أوس عزالدين المانع

الهوية الوطنية تمثل هوية اجتماعية تعبر عن نزوع عميق لتقدير الذات ، وتتصف بالمرونة والتلقائية والنسبية على صعيد الحركة ، فهي آلية دافعية – معرفية – اجتماعية تسهم في تحقيق الأمن النفسي والاستقرار الانفعالي للإنسان من خلال تعزيز شعوره بالمكانة والاحترام والكرامة ، والمنبثق من إيجاد صورة الذات الإيجابية ومفهوم الذات الإيجابي له .

وتشكل دراسة الهوية الوطنية ، بهذا المعنى ، في اللحظة التاريخية الراهنة في المجتمع العراقي ضرورة علمية وإنسانية تتجاوز وظيفة التشخيص المجرد إلى وظيفة التنوير ، أي بمعنى تأصيل الوعي العلمي بالمحاور الجوهرية في حياة الشعوب ، من ناحية ، وممارسة خطرة تتناول قضية إشكالية تمس خطابات فكرية وسياسية ودينية وإعلامية من ناحية أخرى ، إلا إن الناحية الأولى تتفوق على الناحية الثانية لتدفع باتجاه المغامرة المدروسة الموضوعية ، حيث تمثل الهوية الوطنية العراقية أبرز وأعقد الملفات ، ويمكننا القول بأنها القضية الجوهرية في الواقع العراقي ، حيث نجد حضورها المكثف في الحوارات واللقاءات الفكرية والسياسية والاجتماعية ، والبرامج والكتابات في الصحف والمجلات والكتب والندوات الخاصة بالشأن العراقي ، وكذلك في أحاديث المواطن العراقي في الشارع ، وكل ذلك يكشف لنا عن ثقل وقوة هذا الموضوع .

كما أن قضية الهوية الوطنية ، غير متخصصة بالعراق فقط ، إذ تمثل وكما يقول ((صموئيل هنتنغتون)) بأنها ظاهرة عالمية ، فنحن نعيش كما يشير ((مارسيل غوشيه)) في ((عصر الهويات)) ،إذ نجد الناس في كل مكان يطرحون هذا الموضوع ، فاليابانيون يتنازعون على ما إذا كان موقعهم وثقافتهم تجعلهم آسيويين ، أو أن ثروتهم وديمقراطيتهم وحداثتهم تجعلهم غربيين ، وقد وصفت إيران بأنها أمة تبحث عن هوية ، وجنوب إفريقيا بالانشغال في البحث عن الهوية ، وقيل إن الصين تبحث عن هوية وطنية لها ، وكندا تواجه أزمة هوية مستمرة ، وتركيا أزمة هوية فريدة ، وروسيا أزمة هوية عميقة .

فما هو الواقع الهوياتي في العراق ؟ فهل يمكننا القول بوجود هوية وطنية عراقية في سياق هذا الطرح لانبثاق وهيمنة الهويات الفرعية له ؟ وهذا سؤال إشكالي ، وقد تنوعت الإجابات المقدمة عليه تبعا لتعقيد ودقة الواقع العراقي وتنوع وتباين المنظورات والمقاربات ، ولا سيما في اللحظة التاريخية الراهنة ، إذ نفض العراق عنه حوالي نصف قرن من الحكم العسكري والتسلطي ، فورث إرثا شائكا من الحروب المدمرة والعقوبات الكاسحة وسوء الحكم وسوء الإدارة وحكم الأسرة والفساد ، حيث أدت كل هذه الظروف إلى استنزاف الموارد المختلفة ودمار المجتمع المدني وإضفاء الطابع الشخصي على مؤسسات السلطة كافة ، والتي تعاني أزمة هوية طاحنة ، وهو يعمل الآن باتجاه إقامة الديمقراطية ، التي يتمثل شرطها الأساسي بوجود هوية وطنية ، التي يتجلى دورها في بناء الأمة وإقامة الدولة الوطنية وتأسيس الأحزاب الوطنية وتوجيه سلوك الناخب وفقا للمنطق السياسي .

فبين القول بوجود أزمة وتفتت شامل للهوية الوطنية العراقية ، وبين القول بوجود هوية وطنية عراقية شاملة ومتماسكة بفعل تاريخ طويل ومشترك من الثورات والحروب والمؤسسات الجماعية ، التي يندرج فيها العديد من القراءات ، بعضها يبرز تعايش أديان وطوائف ومذاهب عديدة في العراق ، متقاربة تارة ومتنافرة تارة أخرى ، فالصابئة المندائيون مثلا عاشوا مئات السنين بين المسلمين الشيعة في الجنوب ، وكان وجودهم في ظل العشائر أكثر بكثير من وجودهم في ظل الدولة المركزية .

والملاحظ أن أغلب هذه القراءات ذات طابع سياسي ، إذ نرى في العملية السياسية والفعل السياسي تعبيرا عن أهمية الهوية ، كما يلاحظ أن أغلبها ذات طابع نخبوي ، أي بمعنى قراءة الهوية من خلال الحراك النخبوي ، وباندماج الطابعين السياسي والنخبوي تم تغييب الإنسان العراقي بكل وجوده الفكري وكينونته المعرفية والانفعالية.